

اقتلاع المسيحيين وتقويض عمل الكنائس المسيحية في مدينة القدس

أ.د. سعيد أبو علي

المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

يُجدد مجلس بطاركة ورؤساء الكنائس في القدس، تأكيد موقفه وترديد صرخته عاليًا، في وجه الظلم والاستهداف، في وجه العدوان والممارسات الإسرائيلية المتكررة، لأبسط الحقوق الإنسانية والروحية، وهي تكثف وتصعد من عدوانها على المقدسيين، مسلمين ومسيحيين، وعلى هوية المدينة وعروبته ببعديها الإسلامي والمسيحي، طالما أن تهويد القدس بقي الهدف الأساس وجوهر السياسات والمخططات الإسرائيلية.

وذلك ما أكده بيان رؤساء الكنائس، الذي جاء فيه: «أصبح المسيحيون، في جميع أنحاء الأرض المقدسة، هدفًا لهجمات متكررة ومستمرّة من قبل الجماعات المتطرفة. فمنذ عام 2021، كان هنالك عدد لا يُحصى من الاعتداءات الجسديّة واللفظيّة ضد الكهنة وغيرهم من أفراد الإكليروس، ناهيك عن هجمات على الكنائس المسيحية، وتخريب للأماكن المقدسة

وتدنيسها، وترهيب مستمرٍ للمسيحيين المحليين الذين يسعون ببساطة إلى العبادة بحريّة وممارسة حياتهم اليوميّة. يتم استخدام هذه التكتيكات من قبل هذه الجماعات الصهيونية المتطرفة في محاولة منهجيّة لدفع الجماعة المسيحية للخروج من القدس والأرض المقدسة.

وشدّد رؤساء الكنائس على أنّ مبدأ ضرورة حماية الطابع الروحي والثقافي لأحياء مدينة القدس المتميّزة والتاريخيّة معترف به بالفعل في القانون الإسرائيلي، لكن، ومع ذلك، تستمرّ الجماعات المتطرفة في الاستحواذ على ممتلكات استراتيجية في الحيّ المسيحي، بهدف تقليص الوجود المسيحي، وغالبًا ما تُستخدم معاملات مخادعة وأساليب تخويف لطرده السكان من منازلهم، مما يخفّض الوجود المسيحي بشكلٍ كبير، ويزيد من تعطيل طرق الحج التاريخيّة بين بيت لحم والقدس. والسؤال: أين سلطات الاحتلال التي تنتهك أبسط الحقوق وكل المواثيق والقوانين والقرارات الدولية، من احترام حتى منظومتها القانونية التي تكشف أنها ليست أكثر من منظومة خداع وتزوير لتمويه واقع عنصري بأفطع صور التمييز العنصري.

وأوضح البيان الصادر عن رؤساء الكنائس بأن الحج المسيحي، وإضافة لكونه حقًا لجميع المسيحيين في جميع أنحاء العالم، فإنه يجلب فوائد كبيرة لاقتصاد إسرائيل ومجتمعها. ففي تقرير حديث صدر عن جامعة برمنغهام، تم تسليط الضوء على أن الحج والسياحة المسيحيّة تساهم بثلاثة مليارات دولار للاقتصاد الإسرائيلي. كما أنّه وعلى الرغم من صغر حجم المجتمع المسيحي المحلي وتناقصه عددًا، إلا أنه يساهم بتقديم خدمات تعليميّة وصحيّة وإنسانيّة، تفوق حجمه النسبي، لكل المجتمعات في إسرائيل وفلسطين والأردن.

وفي الحقيقة، تُمارس إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) نهجاً ممنهجاً قديماً جديداً للاعتداء على المسيحيين واستهداف وجودهم في المدينة، فيما تتعرض الكنائس والأماكن المسيحية إلى تقويض عملها، هذا وتستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي (القوة القائمة بالاحتلال) في محاولاتها للسيطرة على الأملاك والأوقاف المسيحية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة المسيحيين في مدينة القدس من 20 بالمائة إلى أقل من 2 بالمائة.

يُشكل تقويض العمل المسيحي في مدينة القدس واستهداف المدارس اللاهوتية والمؤسسات الكنسية، ومنها المشايخ التي بنيت كلها قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتعاني في الأصل من ضائقة مالية منذ سنوات، سوابق خطيرة تؤثر على استمرار عملها لخدمة الفلسطينيين في القطاعات المختلفة، من تعليم وصحة وشؤون اجتماعية. بدأت هذه الاعتداءات تتصاعد عندما أعلنت بلدية سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس بتاريخ 4 / 2 / 2018، بدء تشغيل آلية تحصيل ضريبة «الأرنونا» وهي ضريبة الأملاك، على مباني الأمم المتحدة والكنائس، واعتبرت بلدية الاحتلال أن الاتفاقات الدولية لا تعفي سوى أماكن العبادة، منوهة بأن للكنائس نشاطات تجارية إلى جانب العبادة، كما زعمت بلدية القدس المحتلة أن ديون الكنائس عن 887 عقاراً بلغت نحو 190 مليون دولار، دون تحديد الفترة الزمنية التي تراكمت عنها الديون.

تراجعت سلطات الاحتلال عن فرض هذه الضريبة وجمّدت قرارها بفرض ضريبة الأملاك لاحقاً عندما أصدر بطاركة ورؤساء الكنائس في القدس بياناً يؤكد «أن موقف بلدية الاحتلال يتعارض مع الموقف التاريخي للكنائس في المدينة عبر قرون من الزمن، عندما اعترفت السلطات المدنية

دائمًا واحترمت المساهمة الكبيرة التي تقدمها الكنائس المسيحية لخدمة المجتمع من خلال مشاريعها التي تقدر بالمليارات، تُصرف في بناء المدارس والمشايخ والمنازل والتي كثير منها مخصص لكبار السن والمحرومين.

كما أكد البيان على أن مثل هذا التدبير يقوِّض الطابع المقدس لمدينة القدس، ويعرض قدرة الكنائس على القيام بدورها في هذه الأرض للخطر، وطالبوا من البلدية سحب بيانها والمساهمة في الحفاظ على الوضع القائم «الستاتيسكو» المستمد من تاريخ المدينة المقدس، وعدم المساس بطبيعة مدينة القدس المقدسة. كما أكدوا على أنهم يقفون ثابتين ومتحدين في الدفاع عن وجودهم وممتلكاتهم.

في حين أعلن بطريرك المدينة المقدسة وسائر أعمال فلسطين والأردن ثيوفيلوس الثالث، باسم جميع بطاركة ورؤساء كنائس القدس، إغلاق كنيسة القيامة في القدس إلى إشعار آخر، في خطوة غير مسبوقة، وذلك تعبيرًا عن الرفض والاحتجاج على سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق هذه الكنائس، وملاحقتها ماليًا، وفرض ضرائب عليها. وأصدر رؤساء الكنائس بيانًا، أكدوا فيه «أن فرض الضرائب على الكنائس في مدينة القدس هو خرق لكافة الاتفاقيات القائمة والالتزامات الدولية التي تضمن حقوق الكنائس وامتيازاتها»، كما شدد البيان على أن هذا الإجراء هو «محاولة لإضعاف الوجود المسيحي في المدينة». فيما علّلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجميد قرارها بتعيين فريق مهني للتوصل إلى حل بالنسبة للإجراءات الضريبية التي تسعى السلطات الإسرائيلية إلى فرضها.

وبالرغم من تجميد سلطات الاحتلال الإسرائيلي قرارها بفرض «ضريبة

الأرثوذكسية» على أملاك الكنائس، إلا أنها استمرت باعتداءاتها على المسيحيين وتقويض حرية العبادة ومنعهم من الوصول إلى الكنائس للاحتفال بالأعياد المسيحية، بالتزامن مع محاولات خطيرة لجمعية «عطيرت كوهنيم» للسيطرة على أملاك تملكها الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية في القدس. وقد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي ابتزاز البطريركية اليونانية وطالبتها بدفع تعويض بقيمة خمسة ملايين دولار لما يسمى «بالصندوق القومي اليهودي»، الأمر الذي يشكل تصعيداً جديداً في مسلسل استهداف الوجود المسيحي في مدينة القدس والنية المبيتة لتهويد أحياء مسيحية مهمة واستراتيجية في مدينة القدس، في مقدمتها باب الخليل.

وشهدت السنوات الماضية العديد من الهجمات لمتطرفين يهود على مواقع وكنائس مسيحية، كإحراق كنيسة «الطابغة» في طبريا، ومحاولة إحراق كنيسة «العثمانية» في القدس. فيما استمرت سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوضع عراقيل لترميم كنائس المدينة واستمرار اعتداء المستوطنين على رجال الدين المسيحي، وكان آخرها اعتداء ثلاثة مستوطنين على رجل دين مسيحي من بطريركية الأرمن الأرثوذكس في ظل حماية قوات الاحتلال لهم. وسابقاً اعتقلت شرطة الاحتلال الإسرائيلي رجل دين من الكنيسة القبطية، واعتدت بالضرب على عدد آخر خلال وقفة احتجاجية نظمها الأقباط في ساحة كنيسة القيامة لمنعهم من إجراء أعمال ترميم في دير السلطان القبطي الملاصق للكنيسة في سابقة خطيرة للاعتداء على رجال الدين المحميين بموجب القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ومن منطلق السوابق الخطيرة لاستهداف الوجود المسيحي في المدينة

واستمرار عدوان سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مدينة القدس، أصدر رؤساء كنائس الطوائف المسيحية في القدس بياناً موحدًا مشتركًا، وقع عليه جميع رؤساء الكنائس الكبيرة في المدينة، بما في ذلك البطريرك الأرمني، والقائم بأعمال البطريرك الكاثوليكي، وحارس الأماكن المقدسة من قبل الفاتيكان، ورئيس الكنيسة الإنجليكانية، تم نشره في الصحف العالمية كحملة موسعة لتسليط الضوء على معاناة المسيحيين في الأرض المقدسة.

تجدر الإشارة إلى أن الحملة تضمنت التذمر من وضع المسيحيين في المدينة، والتحذير من اختفاء وجود المسيحيين في القدس بسبب العنف الذي يمارسه متطرفون يهود ضدهم، وبسبب نشاطات منظمات المستوطنين في الحي المسيحي. كما وجه رؤساء الطوائف المسيحية أصابع الاتهام لإسرائيل كقوة احتلال في كل ما يتعلق بالاهتمام باحتياجات الطوائف المسيحية في المدينة المقدسة. وطرح رؤساء الطوائف، مشكلتين أساسيتين: الأولى، مهاجمة رجال الدين من قبل اليهود وعدم تمكن الشرطة من توفير الحماية لهم. والثانية، قرار جمعية «عطيرت كوهنيم» الدخول إلى اثنين من المباني الكبيرة التي كانت بملكية البطريركية اليونانية في الحي المسيحي، فيما تم التطرق إلى خطر مستقبل الطوائف المسيحية في القدس، مؤكدين على أنها لم تكن «مهددة بهذا الشكل في يوم ما عبر تاريخ الإنسانية»، كما تمت الإشارة إلى أن مجموعات راديكالية تنوي اقتلاعهم من بيوتهم ومصالحهم التجارية وأماكن عبادتهم.

تأتي هذه الاعتداءات والتدخل في شؤون الكنائس في إطار محاولات فرض السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس، ومقدساتها الإسلامية والمسيحية،

وعلى الشعب الفلسطيني بكل مكوناته لإفراغ المدينة. لاسيما أنها اعتداءات غير مسبوقة على الشعب الفلسطيني في مدينة القدس بمسيحييه ومسلميه، ومواجهة غير مسبوقة مع كنائس مدينة القدس وسلسلة من مخططات سلطات الاحتلال الإسرائيلي للتصعيد تجاه المدينة المقدسة وأهلها، وتعهد بشكل ممنهج على تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس. واستمرار تقويض الكنائس ومنعها من القيام بدورها في الأراضي المقدسة، واستهداف الوجود المسيحي التاريخي في مدينة القدس، والذي يُعدّ جزءاً أساسياً من تاريخ المدينة المقدسة وإرثها التاريخي والإنساني والديني والحضاري، ذلك الوجود الذي يجسّد قيم العيش المشترك بين الأديان بأبهى صورها.

وما يقلق إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) أن مسيحيي فلسطين ينتمون إلى مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين من خلال بُعدها الوطني ولديهم اعتزاز بانتمائهم القومي العربي كجزء من نسيج الشعب الفلسطيني، والتي ما فتئت قوات الاحتلال تخطط وتنفذ لاقتلعه وتقويض وجوده. إن ما يتعرض له المسيحيون في مدينة القدس وما يصاحب ذلك من اقتحامات وتضييق على المصلين في المسجد الأقصى المبارك، وهدم وتشريد واستيطان يستهدف تفرغ المدينة المقدسة من سكانها الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، وهي سياسة ممنهجة تترجم الفصل العنصري والتطهير العرقي في ظل غياب المساءلة الدولية، غير أن موقف رؤساء الكنائس بالتعبير عن رفضهم ونشر موقفهم في الصحافة العالمية ومواقع التواصل الاجتماعي بأن المسيحيين في أرجاء الأرض المقدسة تحولوا إلى هدف للهجمات المتكررة للمتطرفين، وعرضة للاعتداء الجسدي واللفظي، وتدني الكنائس والاعتداء عليها في

إطار سياسة ممنهجة لاقتلاع الطائفة المسيحية من القدس، ليس استثنائيًا فيما تضمّنه من موقف قوي يعبر عن معاناة الطائفة المسيحية في القدس لا من خلال الاتحاد والتعاون غير المسبوق بين الطوائف المختلفة، ولكن لأنه جاء في وقت تتعالى فيها الأصوات مطالبة المجتمع الدولي بمساءلة السلطات الإسرائيلية عن ارتكاب جريمة الفصل العنصري والتطهير العرقي ضد الفلسطينيين، كونها تقرض نظام اضطهاد وهيمنة على الشعب الفلسطيني أينما تملك السيطرة على حقوقه.